

البيض يطالب بحماية دولية من «الإبادة الجماعية»

اليمن: «الحراك الجنوبي» يحدد يوليو المقبل موعداً نهائياً للانفصال

واشنطن تعلن عن توقيف

12 إرهابياً أميركياً في اليمن

واشنطن- يو.بي.أي: أعلنت سلطات الولايات المتحدة الأميركية عن توقيف 12 من مواطنيها في اليمن بعد تردد معلومات عن اعتقال عدد من الأجانب مرتبطين بتنظيم «القاعدة»، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي رداً على أسئلة الصحافيين «هل تعلم إن ثمة أميركيين محتجزين في اليمن.. نعم»، وأشار إلى أنه لم يعلم بعد ما إذا كانت القنصلية الأميركية قد تمكنت من الوصول إليهم.

وقال إن عدد الأميركيين المحتجزين هو 12، وشدد كراولي على التعاون بين الحكومة الأميركية والحكومة اليمنية، وأنهما تبدلان الجهود معاً لتخفيف التهديدات التي تفرضها القاعدة في شبه الجزيرة العربية، رافضاً الدخول في التفاصيل.

حماية دولية لإبناء الجنوب وادعو للضغط على نظام الإحتلال لسحب الالوية العسكرية والأسلحة الثقيلة من الجنوب ومنعسكراتهم من دمار، ويتعويض المتضررين فوراً. يشار إلى أن المحافظات الجنوبية تشهد تظاهرات شبه يومية تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال وإباجراء استفتاء لتقرير حق المصير بإشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. في غضون ذلك دعا علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني السابق وأحد أبرز قياديي الحراك الجنوبي أمس إلى تأمين حماية دولية لسكان جنوب البلاد غداة مقتل ستة أشخاص في مدينة الضالع خلال أعمال عنف. وقال البيض في بيان: «أوجه مناشدة عاجلة إلى الزعماء العرب وزعماء العالم وإلى المنظمات الإنسانية والإسلامية والعربية لحماية الجنوب من الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق أبناء الجنوب عامة وفي محافظة الضالع الجنوبية خاصة... والتي يقوم بها نظام صنعاء من خلال التدمير البيوت على ساكنيها بالنصف المدفعي العنيف دون أي مبرر». وأضاف: «أنشد المجتمع الدولي توفير

وتطالب بفتح تحقيق في الاشتباكات وما أسفرت عنه من ضحايا بين صفوف المواطنين وما لحق بمنازلهم وممتلكاتهم من دمار، ويتعويض المتضررين فوراً. يشار إلى أن المحافظات الجنوبية تشهد تظاهرات شبه يومية تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال وإباجراء استفتاء لتقرير حق المصير بإشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. في غضون ذلك دعا علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني السابق وأحد أبرز قياديي الحراك الجنوبي أمس إلى تأمين حماية دولية لسكان جنوب البلاد غداة مقتل ستة أشخاص في مدينة الضالع خلال أعمال عنف. وقال البيض في بيان: «أوجه مناشدة عاجلة إلى الزعماء العرب وزعماء العالم وإلى المنظمات الإنسانية والإسلامية والعربية لحماية الجنوب من الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق أبناء الجنوب عامة وفي محافظة الضالع الجنوبية خاصة... والتي يقوم بها نظام صنعاء من خلال التدمير البيوت على ساكنيها بالنصف المدفعي العنيف دون أي مبرر». وأضاف: «أنشد المجتمع الدولي توفير

تلك الأحزاب إلى جانب السلطة في محافظة الضالع، وهي تؤدي واجبها للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة، وأرواح المواطنين وممتلكاتهم والتصدي لأعمال الشغب والفوضى، تقوم هذه الأحزاب بالدفاع عن الخارجين على القانون». وقال المصدر أن الأحزاب المشتركة بمراجعة مواقفها من مثل هذه التصرفات غير القانونية التي تؤثر على الأمن والسلم الاجتماعي، وكذا على مصداقيتها إزاء عملية الحوار الذي سيظل الخيار الأفضل لتجاوز الخلافات. وكانت المعارضة اليمنية اتهمت الجيش بإطلاق النار الحي باتجاه مدينين عزل، ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات، وأدانت ما وصفته بالصف المشاوي على المواطنين والمنازل في الضالع من قبل قوات الجيش، واعتبرته عدواناً وأعمالاً طائشة، وطالبت بوقف العمليات العسكرية ووقف الحصار العسكري عن مدينة الضالع ومديريات ريفان واطلاق المعتقلين ووقف الملاحقات بحق ناشطي الحراك في المحافظات الجنوبية.

صنعاء- يو بي أي- ا. ف. ب: اتهمت الحكومة اليمنية أحزاب المعارضة اللقاء المشترك بتحريض من وصفتهم بالخارجين عن القانون للقيام بأعمال تخريبية، ونشر الفوضى في محافظة الضالع جنوب البلاد. في حين تعهد «الحراك الجنوبي»، الذي يدعو للانفصال في بيان الليلة قبل الماضية أن يكون شهر يوليو المقبل موعداً للانفصال عن الشمال. وعبّر مصدر في المكتب الإعلامي برئاسة الوزراء اليمنية في بيان صحافي أمس عن أسفة قيام أحزاب «اللقاء المشترك» بتحريض وتشجيع العناصر التخريبية الخارجة عن النظام والقانون للقيام بأعمال الفوضى والتخريب بمحافظة الضالع ودعمها لهذه العناصر من خلال البيانات التحريضية، وقال المصدر، الذي لم يكشف عن اسمه، مثل تلك البيانات أدت إلى تصادمي تلك العناصر التابعة للحراك الجنوبي في غيها وتصرفاتها الهدامة التي تمس أمن واستقرار وحياة المواطنين والسكينة العامة للمجتمع. وأضاف: «في الوقت، الذي كان من المفترض أن تقف فيه

مجلس الأمن يقر صيغة العقوبات المغلظة وإيران تغلق باب التفاوض

وكالة الطاقة تتعامى عن حقائق التاريخ: نووي إسرائيل سلمي!



الرئيس الإيراني من إسطنبول، لا مفاوضات نووية مع العقوبات «أ. ف. ب»

نقل عن دبلوماسي غربي قوله «الدول الداعمة للنص تأمل في اعتماده اليوم». وقال رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين أمس في إسطنبول أنه تم «التوصل عملياً» إلى اتفاق على مشروع قرار دولي يقضي بفرض عقوبات على إيران بشأن برنامجها النووي المخير للجدل، وأوضح بوتين خلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، على هامش قمة حول أمن آسيا، «لقد عملنا كثيراً ونحن نعتقد أنه تم التوصل عملياً إلى اتفاق بشأن القرار». وأضاف بحسب ما أوردت وكالة إيتار-تاس «إن وجهة نظرنا هي إن هذه القرارات يجب ألا تكون مفردة في التشدد ويجب ألا تسمح بزغ الشعب الإيراني في وضع صعب قد يؤدي إلى نشوء عقبات على طريق استخدام سلمي للطاقة النووية».

وينص مشروع القرار على توسيع حظر الأسلحة والإجراءات بحق القطاع المصرفي الإيراني ومنع طهران من أنشطة حساسة في الخارج مثل استثمار مناجم اليورانيوم وتطوير صواريخ بالستية كما يحظر بيع إيران دبابات قتالية واليات قتالية مدرعة وأنظمة مدفعية متطورة وطائرات قتالية ومروحيات وسفن حربية وصواريخ أو أنظمة صواريخ. ويدعو المشروع كل الدول الأعضاء إلى تفتيش كل الشحنات التي تدخل وتخرج من إيران، على أراضيها بما يشمل الموانئ والمطارات حين تكون لديها شكوك بأنها قد تكون تحمل مواد محظورة. كما يسمح للدول بالقيام بعمليات تفتيش في البحار لسفن يعتقد أنها تحمل مواد محظورة من إيران أو إليها، ويشمل أيضاً فرض حظر السفر على عدد من المسؤولين الإيرانيين وتجميد أصولهم في الخارج ووقف التعامل مع عدد من الجهات والشركات الإيرانية. وفي تطور لافت قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أماتسو إن «تقاسم إيران عن تجديد المخاوف» تجاه برنامجها النووي يجعلها «حالة خاصة»، رافضاً محاولة عربية لإخضاع إسرائيل لنفس التدقيق الذي تتعرض له إيران. وقال أماتسو إن قضيتي إسرائيل وإيران لا يمكن المقارنة بينهما، مضيفاً أن وجود «بعد عسكري محتمل» يضيف خصوصية إلى برنامج إيران النووي، في حين أن الوكالة لا تستطيع تفتيش إسرائيل - التي يفترض أنها قوة ذرية- بنفس الطريقة التي تفتش بها إيران. قبل أن توقع إسرائيل على معاهدة حظر الانتشار النووي. يشار إلى وثائق بريطانية رسمية كشفت أخيراً بالتفصيل عن محاولات إسرائيلية لتصدير رؤوس نووية إلى نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

عواصم - الوكالات: اتفق مجلس الأمن الدولي على صيغة قرار لغرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي، في حين رفضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضغوطاً عربية لإخضاع إسرائيل لنفس التدقيق الذي تتعرض له إيران. ويتوقع الدبلوماسيون في المنظمة الدولية أن تتم المصادقة على القرار الجديد اليوم، رغم امتناع عدد من أعضاء المجلس عن دعمه. لكن إيران حذرت الدول الغربية من اضاعة فرصة تبادل اليورانيوم عليه بوساطة كل من تركيا والبرازيل الشهر الماضي، وجاء التحذير على لسان الرئيس الإيراني محمود אחمدي نجاد خلال مؤتمر صحافي له في مدينة إسطنبول التركية.

وأضاف نجاد «نأمل أن تتم الاستفادة من هذه الفرصة التي لن تتكرر» واصفاً فرض مزيد من العقوبات على إيران بأنه «خطأ كبير»، وإن بلاده ستغلق باب التفاوض حول برنامجها النووي نهائياً في حال إقرار مجلس الأمن لسلسلة عقوبات جديدة. وهاجم الرئيس الإيراني مجلس الأمن ووصفه بأنه أكثر مؤسسة غير ديموقراطية في العالم، ونقلت وكالة الأنباء الإناضول عن אחمدي نجاد قوله في اللمة الثالثة لمؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا في مدينة إسطنبول إن «الأسس التي تقوم عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غير عادلة. قلة من الأعضاء لديهم حق النقض وهم يحكمون العالم كما يشاءون» وتحدى الرئيس الإيراني مجدداً دعوة مجلس الأمن إلى عقوبات دولية جديدة على طهران بسبب برنامجها النووي، وأضاف «هذه نهاية مجلس الأمن. نحتاج إلى مؤسسات جديدة، وإتهم أيضاً الولايات المتحدة بأنها أخفقت في إجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي على الرغم من الدعوات الدولية للدولة العبرية لتكون جزءاً من الاتفاق». وقال إن حوالي 200 دولة حثت إسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي إلا أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكناً ربما لانهم يدعمون النظام الصهيوني، وكان أعضاء المجلس الخمسة عشر التقوا الاثنين بناء على طلب الرئيس وتركيا لإجراء مشاورات «قبل اعتماد العقوبات» حسبما أعلنت المكسيك التي تترأس مجلس الأمن حالياً. وترعى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا) مشروع القرار ويعتقد أن لديها الأصوات الكافية لترميمه فيما

طهران ترفض مبادلة 3 محتجزين أميركيين بعالم نووي «مختطف»

النووي الإيراني، وأنه يملك وثائق مهمة وكمبيوتر يتضمن معلومات سرية، وأنه طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة». وأضاف أن «الهدف هو الضغط على إيران»، مطالباً منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ب «التحرك للأفراج عنه وتأمين عودته إلى بلاده».

وقالت قناة اريب الإيرانية التي بثت الشريط أن «الاستخبارات الإيرانية حصلت على الشريط بوسائل خاصة»، دون أن توضح كيف تمكن رجل «تحرسه أجهزة المخابرات الأميركية» من إيصال هذه الصور إلى إيران. يشار إلى أن قناة «إيه بي سي» الأميركية كانت ذكرت في نهاية شهر مارس الماضي أن اميري أنشق وهو يتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي آيه»، مضيفة أن «جهاز الاستخبارات خطط منذ وقت طويل لهذه العملية التي أدت إلى انشقاق العالم الإيراني».

جنوب شرقي الولايات المتحدة. وأجريت المقابلة في غرفة مغلقة بواسطة كاميرا انترنت «ويكام»، ويبدو فيها اميري، وهو في العقد الثالث من عمره، اخضع مما هو عليه في الصورة التي عرضها التلفزيون على أنها تعود له والتي منحت مع لقطات عدد خلال المقابلة.

ويقول الرجل في الشريط انه «حقن بواسطة سائل منوم واقتيد إلى منزل في مكان ما في السعودية وحين استيقظ كان على متن طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة». وتابع الرجل بالقول انه «خضع لحراسة مشددة منذ ثمانية أشهر في الولايات المتحدة»، وأنه «تعرض لأفظع أنواع التعذيب على ايدي حراسه الأميركيين». وعن الهدف من اعتقاله يقول الرجل في الشريط أن «الأميركيين يريدون إجبارها على الإدلاء بجديد لقناة محلية مهمة يقول فيها أنه من كبار مسؤولي البرنامج

إن الجهاز القضائي الإيراني يرفض إجراء أي عملية تبادل للمتهمين الذين ملغاتهم قيد التحقيق. وأشار إلى مواصلة التحقيق القضائي بشأن الرعايا الأميركيين الذين تسلولوا إلى الأراضي الإيرانية بصورة غير شرعية.

وجاءت الاتهامات الإيرانية بخطف شهرام اميري في شريط مصور بثه التلفزيون الرسمي الإيراني الليلة قبل الماضية وهو عبارة عن مقابلة مع رجل قدم على أنه اميري قال فيها أنه اختطف على ايدي الاستخبارات الأميركية والسعودية لدى وصوله إلى السعودية حيث توجه لداء العمرة، واقتيد بعد ذلك إلى الولايات المتحدة.

واستمرت المقابلة نحو أربع دقائق قدم فيها الرجل على أنه «باحث» وأنه موجود حالياً في مدينة توسكون الأميركية في ولاية أريزونا

طهران- الوكالات: وصف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهباندرست عملية اختطاف الباحث النووي الإيراني شهرام اميري وسجنه في الولايات المتحدة الأميركية بأنها تتعارض مع المبادئ الإنسانية، مؤكداً رفضه بمبادلة ثلاثة أميركيين محتجزهم إيران.

وكانت الولايات المتحدة نفت وجود اميري على أراضيها، بينما تقول طهران انه اختطف من السعودية حيث كان يؤدي مناسك العمرة. وأشار مهباندرست في مؤتمر الصحافي الأسبوعي أمس إلى قضية تسلل رعايا أميركيين إلى الأراضي الإيرانية، وقال إن الأنباء التي تتحدث عن تبادل مرتقب للباحث النووي الإيراني شهرام اميري المختطف من قبل الولايات المتحدة مع الرعايا الأميركيين الثالث الذين دخلوا الأراضي الإيرانية بصورة غير شرعية عارية عن الصحة، وأضاف

البرلمان الجديد يلتئم الإثنين المقبل بـ«جلسات مفتوحة»

العراق: مفاوضات الرئاسة عقيمة.. وعلاوي يتوعد «قوى الطائفية» بمعركة قاسية

البرزاني يستجد ببغداد لوقف

القصف الإيراني

بغداد- يو بي أي: دعا رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي إلى التدخل الفوري بهدف وقف القصف الإيراني، معتبراً حماية الحدود من سلطة الحكومة الاتحادية. وقال بيان لرئاسة الأقليم أن البرزاني اتصل بطالباني والمالكي هاتفياً وأبدى قلقه وامتناعه من القصف المدفعي الإيراني لإقليم كردستان وخرق القوات الإيرانية حدود الاقليم والذي نجم عنه مقتل عدد من المدنيين ونزوح مئات العوائل من هذه المناطق وهمم عدد من الدور والمدارس والجسور فيها. يذكر أن الجيش الإيراني يقصف منذ نحو اسبوعين مناطق وقرى حدودية عراقية بمحافظة أربيل كما توغل إلى مسافة 3 كيلومترات داخل الشريط الحدودي وباشر باقامة معسكر في المنطقة، بحسب بيانات حكومة إقليم كردستان العراق. وكانت وزارة الخارجية العراقية استدعت أخيراً سفير إيران لدى بغداد وسلمته مذكرة احتجاج على القصف المدفعي للمواقع الحدودية العراقية، كما احتجت حكومة إقليم كردستان على هذا القصف وسلمت تقصّل إيران باربييل مذكرة بهذا الاتجاه.

ياسين مجيد، إن «الحوارات مستمرة حتى الآن مع القوائم الكبيرة والصغيرة لكنها لم تصل إلى درجة من النضج»، وأضاف أن «الجلسة الأولى ستبقى مفتوحة إلى حين الاتفاق على الرئاسة الثالث»، مؤكداً أن هذه «لمناصب الثلاثة ستكون ضمن صفقة واحدة»، وحول فرص المالكي، قال «ماتزال قوية بالاتفاق مع بقية الكتل»، مشيراً إلى أن «النقاشات التي جرت مع التحالف الكردستاني كانت إيجابية بالإضافة إلى وجود حوارات مع جبهة التوافق»، وكشف مجيد المستشار الاعلامي للمالكي «عن لقاء بين دولة القانون والعراقية مساء أمس» لكن ليس على مستوى القيادات.

من جهته، قال عضو لجنة الحوار في الائتلاف الوطني عبدالحسين عطشان إن «المفاوضات لا تزال مستمرة والجميع مصر على الذهاب إلى الجلسة بمرشح واحد باسم الكتلة الأكبر وسيتم حسم الامر خلال الأيام القليلة المقبلة التي تسبق الجلسة». وأضاف أن «المشكلة العالقة هي طرح المجلس الإسلامي الأعلى والقاضي بالتوجه نحو الخيار الوطني، وهذا امر لم توافق عليه بعض الكتل» دون أن يحددوا بالاسم.

المقبلة، وأضاف علاوي خلال مؤتمر صحافي عقده في بغداد، أن المعركة بين العراقية التي تمثل المؤمنين بالديموقراطية وبين القوى الأخرى التي تؤمن بإبقاء العراق في ظل الطائفية ستكون قاسية وطويلة. وتابع علاوي أن الأُمَارات لا تزال تحاك ضد ائتلاف «القائمة العراقية» من قبل البعض، فضلاً عن مقتل عدد من أعضائها لدفعه عن استحقاقه الدستوري، منوها إلى أن لدى القائمة العراقية قياديين مازالوا معتقلين في معتقلات الحكومة، وآخرون مطاردون من الأجهزة الأمنية بينما تم اجتثاث البعض الآخر. وأشار إلى أن «القائمة العراقية» تجاوزت كل المحاولات لتفكيكها، وأصبحت هذه المحاولات في مزبلة التاريخ، وتوقع أن يزداد استهداف القائمة العراقية خلال الفترة المقبلة من خلال التصفيات الجسدية لعدد من أعضائها، فضلاً عن الضغط المتواصل عليها لمنعها من استخدام حقها الدستوري في تشكيل الحكومة.

في المقابل صرح مسؤولون في ائتلافى دولة القانون والوطني العراقي انهما سيذهبان إلى جلسة الاثنين المقبل بـ«مرشح واحد»، لكن ليس هناك في الاق في وقت سابق، وأكد النائب عن دولة القانون

مهلة شهر واحد. وحصلت «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اباد علاوي على 91 مقعداً من أصل 325 في البرلمان المقبل في حين جاء ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي ثانياً مع 89 مقعداً، وائتلاف الشعبي ثالثاً بحصوله على سبعين مقعداً. وتصر «العراقية» على حقها الدستوري بتشكيل الحكومة لانها القائمة الأكبر عدد لكن سيكون بإمكان ائتلافى دولة القانون والوطني العراقي اللذين علنا اندماجهما مطلع الشهر الماضي أن يشكلوا الكتلة الأكبر في المجلس النيابي الجديد مما سيسمح لرئيس الجمهورية المنتخب من مرشحها تشكيل الحكومة المقبلة. وقال علاوي خلال اجتماع لقائمه أمس ان «الحقيقة الديمقراطية والدستورية تشير إلى القائمة الفائزة، حتى يفارق صوت واحد، لها الحق في تشكيل الحكومة فالحوار والمشاورات التي جرت تؤكد ذلك.. ولا مساومة عليه»، وأكد علاوي إن معركة ائتلافه مع من وصفها بالقوى التي تريد البقاء في ظل الطائفية والائتلاف على الديموقراطية ستكون قاسية، لافتاً إلى أن عمليات استهداف الائتلاف ستزداد خلال الفترة

بغداد - الوكالات: حدد الرئيس العراقي جلال طالباني الاثنين المقبل موعداً لأول جلسة للبرلمان الجديد بينما ماتزال المحادثات بين القوائم لا اختيار رئيس للوزراء تراوح مكانها دون تحقيق تقدم يذكر في هذا الشأن. وقال رئيس ديوان الرئيس نضير العتاي ان «الرئيس طالباني حدد الاثنين المقبل اول جلسة للبرلمان الجديد»، وستكون الجلسة الاولى برئاسة النائب الاكبر سنا المفكر حسن العلوي المنتخب عن قائمة «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اباد علاوي. وكان رئيس المحكمة الاتحادية القاضي مدحت المحمود اعلن الثلاثاء الماضي بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج النهائية للانتخابات ان «دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد ستكون خلال 15 يوماً»، مؤكداً ان «هناك سقفاً زمنياً من تاريخ المصادقة»، وقد مهدت المصادقة الطريق أمام تحديد موعد للجلسة التي من المفترض ان يتم خلالها انتخاب رئيسي البرلمان والجمهورية وقد تبقى مفتوحة إلى حين اختيار رئيس للوزراء وسيكلف رئيس الجمهورية الذي قد يكون طالباني نفسه، مرشح الكتلة الأكبر عدداً تشكيل الحكومة ضمن